اقتصاد

وزير التنمية الادارية: تم تعديل هيكل رئاسة مجلس الوزراء

رئيس جهاز الرقابة المالية: التعتيم أبرز عيوب الرقابة السابقة ولا ننفي ضعف بعض المفتشين

الوطن

ناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أمس الموازنة الاستثمارية لوزارة التنمية الإدارية والجهات التابعة لها لعام ٢٠١٧ والبالغة ١٨٠ مليون ليرة سورية.

وتركزت مداخلات الأعضاء حول مشاريع الوزارة في الحد من الفساد الإداري وتطوير القطاعات الإدارية والإنتاجية وتأهيل الكوادر البشرية داعين إلى تكثيف دورات التأهيل والتدريب للكوادر البشرية ووضع رؤية لإعادة هيكلية الإدارات بحيث تتم مراعاة تناسب التعيينات مع الحاجة ونظام الوظيفة العامة.

بدوره أكد وزير التنمية الإدارية حسان النوري أن النجاح في مشروع الإصلاح الإداري الصحيح ومكافحة الفساد يتطلب التشبيك مع العناصر المؤسسات والوزارات لمعالجة قضايا الترهل الإداري وتحسين الأداء. لافتاً إلى أن مشروع الإصلاح الإداري يجب أن يترافق مع الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين.

وفيما يتعلق بمحور التأهيل المؤسساتي بين النوري أنه تم الانتهاء من تعديل الهيكل التنظيمي في رئاسة مجلس الوزراء ووزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والشؤون الاجتماعية والعمل والأشغال العامة والإسكان والمؤسسات التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

بدوره رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية مازن اليوسف بين خلال مناقشة الموازنة الاستثمارية أن الجهاز لن يتغاضى عن أي حالة فساد ولن يتوانى عن معالجتها.

وأشار إلى أنه «لا يمكن أن ننفي ضعف أداء بعض المفتشين لكن نسبتهم قليلة ونحن لن نتوانى عن معالجة الخلل وتأطير العمل من خلال الأدلة المكتوبة» مشيراً إلى أنه لا يوجد سلطة مفتوحة لأي مفتش إلا من خلال النظام الداخلي للجهاز المركزي وغير ذلك نحن مستعدون لمعالجة جميع القضايا.

منوهاً بأن أبرز عيوب الرقابة السابقة كان التعتيم على الجهات العامة، الأمر الذي يتطلب أن تكون هناك رقابة شعبية إعلامية على أداء الجهاز. وقال: «إننا نساهم في مكافحة الفساد وإحاطة المال العام بسياج عن طريق مراقبة عمل الوزارات».

رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب: الترهل تراكمي في «النقل» والمزاجية غير مسوغة

وزير النقل لـ«الوطن»: المحاسبة مستمرة لأي موظف في موقع الشبهات

الوطن

سلط وزير النقل علي حمود الضوء على مكامن الخلل والإشكاليات في قطاع النقل وخاصة النقل الجوي، إضافة إلى التحديات التي تواجهه. جاء ذلك خلال جلسة مع لجنة الخدمات في مجلس الشعب يوم أمس.

وأكد الوزير أن الوزارة تعمل على تذليل جميع الصعوبات والمشكلات الداخلية لتحسين واقع أسطول النقل العام ولاسيما النقل الجوي، إضافة إلى صعوبة تأمين قطع التبديل اللازمة والقيود المصرفية التي تأثرت سلباً بالإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الوزير حمود «إن المحاسبة والإعفاءات مستمرة لأي موظف في موقع الشبهات، ولا نستطيع أن نقول إنه لا يوجد فساد لأن هذا الكلام يجب أن يكون مضبوطاً ومراقباً. وحاولنا مكافحة الفساد من خلال توحيد أجور النقل في الطائرات بين القطاعين العام والخاص، والتي كانت باباً للفساد. أما أن يكون هناك فساد في جوانب أخرى فهذا محط اهتمامنا كحكومة، وفي كل القطاعات ولاسيما في مجال السورية للطيران».

> الطائرة الرابعة في الخدمة هذا العام

وأشار الوزير إلى أن الوزارة كانت تعاني من العديد من المشكلات الناجمة عن الأحداث باعتبارها المنافذ الخارجية لسورية برياً وبحرياً وطرقياً فهي ترتبط بالعالم الخارجي وسورية عوقبت بمؤسساتها وشركاتها و«قمنا ببعض الإجراءات التي ساعدت بتسريع وتيرة العمل وانطلقنا من طائرة واحدة ونحن نسعى حالياً لتأمين الطائرة الرابعة لتوضع بالخدمة خلال هذا العام الأمر الذي سوف يعطي قيمة مضافة للنقل الجوي وهذا يعتبر قفزة نوعية».

ولفت الوزير إلى أنه تمت إعادة الحركة للنقل السككي بين بعض المناطق إضافة إلى تنشيط النقل البحري أيضاً.

من جانبه أثنى رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب صفوان القربي على ما جاء به الوزير، مؤكداً أن الأهم هو ضبط حالات الفساد عن طريق زيادة عدد الطائرات. مشيراً إلى أن الحوار كان سقفه عالياً وشفافاً وصريحاً. لافتاً إلى أهمية الإسراع في هيكلية القوانين الناظمة للسورية للطيران ولوزارة النقل مع ضبط العلاقة أكثر بين السورية للطيران وشركات الطيران الخاصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال القربي: «يجب أن تبقى عين الوزارة الرقابية على القطاع الخاص للطيران أكثر شدة حتى تتمكن من ضبط أي موظف تسول له نفسه الاستفادة خارج الأصول». منوهاً بأن «الترهل تراكمي في أداء وزارة النقل والمزاجية في العمل غير مبررة».

وتركزت مداخلات نواب اللجنة حول ضرورة رفد أسطول النقل الجوي بطائرات جديدة وصيانة القديمة منها، وزيادة عدد الرحلات الجوية إلى مدينة القامشلي، وتحديث طريقة حجز البطاقات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وتأهيل العاملين في الطيران، وأهمية افتتاح مراكز جديدة لشركات التأمين الإلزامي، والاهتمام بالوضع السيئ لصالة مطار دمشق الدولي.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات:

توازن العرض والطلب في سوق الصرف فوّت على المضاربين فرص تحقيق المكاسب

الوطن

شهد منحى سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي في السوق الموازية انخفاضاً طفيفاً خال تعاملات الأسبوع الماضي (مستمر لهذا الأسبوع)، ومازال يتداول دون مستوى ٥٤٠ ليرة سورية للأسبوع الثامن على التوالي.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» عزا ذلك إلى متابعة مصرف سورية المركزي في سياسة التدخل في سوق القطع الأجنبي عن طريق المصارف العاملة لتلبية الطلب على القطع الأجنبي، في ظل ترشيد استخدام القطع الأجنبي المتاح من السلطات النقدية، والتأكيد من جانب الحكومة على ترشيد المستوردات، بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطن.

وفي التقرير الاقتصادي الأسبوعي، أشار مركز «مداد» إلى غياب الفرص أمام المضاربين على الليرة السورية لجهة تحقيق المكاسب وسط الوضع المتوازن نسبياً بين الطلب والعرض في سوق القطع الأجنبي، وحالة الترقب للتطورات في أسواق العملات العالمية.

أما بالنسبة إلى السوق الرسمية فقد ذكر التقرير استمرار مصرف سورية المركزي بتثبيت سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى ٥١٧,٤ ليرة سورية، وأيضاً سعر شراء الدولار لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٥١٤,٨٥ ليرة سورية للدولار الواحد، كما استمر في تثبيت سعر صرف المعروض لبيع القطع الأجنبي للمصارف العاملة المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي عند ٥٢٠ ليرة سورية، وهو السعر الذي يتم من خلاله تمويل معظم المستوردات.

أما سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو في السوق الموازية، فقد سجل تحسناً خلال الأسبوع الماضي، حيث انخفض اليورو إلى ٥٩٤ ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقابل ٦٠٢ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق. بينما سجل تراجعاً في السوق الرسمية بنسبة ١,٧٨٪ حيث صعد اليورومن ٥٧٢,٧ ليرة سورية في نهاية الأسبوع السابق إلى ٥٨٢,٨٧ ليرة سورية في نهاية الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر، قام مصرف سورية المركزي حتى تاريخ ٢٠١٦/١١/١٠ باستبدال أموال مشوهة بقيمة بلغت ٢٤ مليون ليرة سورية، وذلك بإصدار ١٠ قرارات لاستبدال أموال مشوهة تعود لـ٣٠٢ موطن تقدموا بطلبات استبدال بناء على ضبوط لدى الشرطة للمبالغ التي تزيد على ٥ آلاف ليرة سورية لحوادث أدت إلى تشوه الأموال التي كانت بحوزتهم، نتيجة تخزين أموالهم في أماكن عرضتها للتلف والتشوه، أو نتيجة تعرضها لحوادث أخرى.

على حين بلغ إجمالي الأموال المصرح بها من المواطنين والتي تعرضت لتشوهات أكثر من ٣٠,٥ مليون ليرة سورية، وتعود أسباب التشوه حسب محاضر اللجان المكلفة دراسة الأوراق النقدية المشوهة تعددت بين حرائق بسبب ماس كهربائي وحرائق بسبب سيجارة ولمبة كاز وحرائق بسبب قذائف العصابات الإرهابية المسلحة، أو بسبب فرن غاز منزلي أو مدفأة أو تسرب غاز، إضافة إلى تشوه بسبب طلب ناري أو بسبب قرضها من القوارض، أو بسبب سوء التخزين والرطوبة.

يشار إلى أن قرارات لجنة إدارة مصرف سورية المركزي باستبدال الأموال المشوهة تأتي بناءً على أحكام قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته، والذي جاء في المادة ١٨ منه يمكن تبديل الأوراق النقدية المنقوصة أو المشوهة إذا توافرت فيها الشروط الثلاثة التالية مجتمعة، أن تكون مساحة الورقة المقدمة للاستبدال تزيد على ثلاثة أخماس الورقة الأصلية، وأن تتضمن الورقة التوقيعين المفروضين كاملين، وأن تتضمن أحد الأرقام التسلسلية كاملاً.

بعد مخالفة توجيهات رئيس الحكومة.. اتحاد شركات التأمين يجتمع الإثنين لتنفيذ المطلوب

«السورية للتأمين» تفعّل بوليصة المسافر.. ٩٢ يوماً في الرحلة لمن هم تحت ٧٥ عاماً بسقف تعويض ٥٠ ألف دولار

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» عن اجتماع لمجلس إدارة الاتحاد تم خلاله تحديد يوم الإثنين القادم موعداً للجمعية العمومية للاتحاد لإقرار التعديل الأولي للنظام الداخلي للاتحاد بشكل أصولي.

يأتي هذه التعديل تنفيذاً لتوجيه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس الذي وجّه بضرورة الفصل بين عمل الاتحاد السوري لشركات التأمين ووكلاء التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية، وأن يتم إخراج هؤلاء من مجلس إدارة الاتحاد بأسرع وقت للفصل بين مجلس إدارة الاتحاد واتحاد وسطاء ووكلاء التأمين وشركات إدارة النفقات.

كما كشف المشعل عن إعادة المؤسسة العامة السورية للتأمين لتفعيل بوليصة المسافر، التي توقفت مع مطلع العام ٢٠١٢، بسبب الحصار المفروض على القطر وعدم قبولها من الدول الأخرى.

وتضم البوليصة مجموعة من المنافع منها خدمة معلومات السفر والإحالة إلى مراسلين طبيين في الخارج والمشورة الطبية عن بعد وتسليم رسائل عاجلة، بحدود تغطية مجانية، وإيفاد طبيب مختص بحدود تغطية المصاريف الفعلية، والإجلاء أو الترحيل الطبي بحد تغطية أقصى ٥٠ ألف دولار، والنقل للانضمام إلى المستفيد بحدود تغطية تكلفة تذكرة ذهاباً وإياباً، عودة أولاد معالين بتغطية تكاليف تذكرة ذهاب، وإعادة الجثمان بحد تغطية أقصى ٥٠ ألف دولار، فقدان أو اختفاء الأمتعة، بحد أقصى ٨٠٠ دولار، العناية الطارئة للأسنان بحد أقصى ٦٠٠ دولار (٦٠ دولاراً بدل تحمل) المصاريف الطبية والاستشفاء في الخارج بحد أقصى ٥٠ ألف دولار، الإنقاذ في البحر والجبل بحد أقصى ٢٥ ألف دولار، وإلغاء الرحلة (بعد ٨ ساعات تأخير) بحد أقصى ألف دولار في الرحلة، وفقدان جواز السفر، رخصة السوق أو بطاقة الهوية الوطنية في الخارج بحد أقصى ٣٠٠ دولار، وتأخر الأمتعة بحد أقصى ٣٠٠ دولار.

مدة التغطية للبوليصة حتى ٩٢ يوماً متتالياً في الرحلة الواحدة، وتشمل الفئة العمرية حتى سن ٧٥ عاماً كحد أقصى، ويشمل نطاق التغطية كلاً من النمسا وبلجيكا وجمهورية الشيك والدنمارك وأستونيا وفيلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وآيسلند وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا والنرويج وبولندا والبرتغال وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وليشتنشتاين وتركيا وأوروبا باستثناء بلد الإقامة الدائمة.

وبيّن المشعل أن برنامج تأمين السفر يؤمن التغطية التأمينية للمسافرين ويساعدهم حول العالم في الحال المفاجئ أو أي حادث خلال الرحلات خارج بلد إقامتهم الدائمة، وتشمل المنافع تغطية المصاريف الطبية والعلاج الاستشفائي ولا يغطي إلا نفقات الطوارئ الطبية المعقولة، فضلاً عن تكاليف العلاج في المستشفيات الناتجة عنها بالاستناد إلى الحد الأقصى المحدد في شهادة التغطية وفقاً للشروط الاستشفائية الأدنى والقياسية المعتمدة في البلاد حيث يخضع المستفيد للعلاج.

وفي حال قرر طبيب الشركة الإدارة أنه لا بد من نقل المستفيد للعلاج الطبي على الشركة الإدارة ترتيب وتغطية نفقات إجلاء المستفيد طبياً عبر تأمين مروحية أو إسعاف جوي أو أرضي، إضافة إلى ترتيب رحلة السفر المقررة، وأي وسائل أخرى لنقل المستفيد إلى مستشفى حيث يمكن الحصول على العلاج المناسب إلى حين تسمح حالته الصحية بترحيله طبياً إذا لزم الأمر، على أن تقوم شركة الإدارة بتأمين رحلة الطيران المقررة إلى بلد إقامة المستفيد، إلى منزله أو إلى المشفى، وكذلك يمكن النظر في ترحيل طبي مباشر، تبعاً للمعالجة الطبية والمسافة المراد تغطيتها.

نواب: مطلوب إعادة النظر بقانون الإيجارات والتسريع في بت جميع الدعاوى

الوطن

كشف وزير العدل نجم الأحمد عن توجه الوزارة نحو التخصص القضائي حيث قامت مؤخراً بإحداث محاكم مختصة بالقضايا التجارية والجمركية والمصرفية والإرهاب ونيابة خاصة بالقضايا التموينية ونيابة عامة مالية ومحاكم بداية وجنايات وقضاء تحقيق مالية واقتصادية مبيناً أنه سيتم قريبا إصدار قانون بإحداث محاكم بحرية ومحاكم خاصة بقضايا التأمين.

وخلال جلسة مجلس الشعب أمس لمناقشة آلية عمل الوزارة بيّن الأحمد أن هناك مساعي وتواصلاً لتنفيذ خطة الإصلاح والتطوير القضائي والإداري واقعاً ملموساً بفضل جهود العاملين من قضاة وفنيين.

مؤكداً أنه تم انجاز أتمتة الشق المدني في عدلية ريف دمشق وخلال أيام سيتم إنجاز أتمتة الشق الجزائي فيها وانتهت من تأمين التجهيزات اللازمة لإطلاق مشروع الأتمتة في عدليتي دمشق والسويداء ويجري العمل على استكماله في محكمتي النقض وقضايا الإرهاب. مبيناً أن عدليات حماة وطرطوس واللاذقية سيتم البدء بالأتمتة فيها خلال الربع الأول من العام القادم.

وأشار إلى أن الوزارة انتهت من أرشفة جميع الوكالات العدلية من عام ١٩٢٦ وحتى اليوم على الحاسوب في أكثر من مكان ومحافظة لحفظها وحمايتها من أعمال التخريب. مشيراً إلى أنه يتم إرسال هذه الوكالات إلكترونياً في دمشق ويجري العمل على استكمال ذلك في كل المحافظات السورية.

بدورهم النواب دعوا إلى ضرورة إعادة النظر في قانون الإيجارات ولا سيما لجهة تقدير قيمة العقارات التجارية. كما أشاروا إلى مدى توافق المطارح التي حددتها الوزارة بوضع اللصيقة القضائية على أغلب وثائق الدعوى مع قانون اللصيقة والأسباب الموجبة له وغاية المشرع. داعين إلى التخفيف عن المواطنين عبر إبقاء وضع اللصيقة فقط على القرارات والمصدقات والخبرات والمحاضر المستقلة والطلبات الجديدة في الدعوى، إضافة إلى ضرورة زيادة التعاون بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية والعمل لإصدار تشريعات تعنى بمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع. مؤكدين ضرورة الإسراع في بت الدعاوى والقضايا أمام المحاكم بمختلف درجاتها.

«التجارة الخارجية» باعت بـ٢١,٦ مليار ليرة واشترت بـ٢٩,٦ ملياراً في عشرة أشهر

الوطن

بلغت مبيعات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ما يزيد على ٢١,٦ مليار ليرة سورية حتى نهاية شهر تشرين الأول الماضي، على حين بلغت ١٧,٤ مليار ليرة للعام السابق. ووصلت مشترياتها إلى نحو ٢٩,٦ مليار ليرة على حين كانت بلغت نحو ١٦,٤ مليار ليرة خلال العام السابق.

ونفذت مستوردات بقيمة ٢٩,٥٤ مليار ليرة هذا العام لغاية شهر تشرين الأول الماضي، على حين كانت بلغت نحو ١٢,٨٦ مليار ليرة خلال العام السابق.

هذا ولم تظهر بيانات المؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) الأرباح المتحققة حتى الربع الثالث من العام الجاري، إلا أنها تتطلع حسب خطتها للعام ٢٠١٦ إلى تحقيق ما يقارب ٢,٤ مليار ليرة ربحاً حتى نهاية العام الجاري ٢٠١٦، على حين لم تتجاوز أرباحها ٦١٨ مليون ليرة للعام ٢٠١٥.

من جهة أخرى بلغ الناتج المحلي للمؤسسة نحو ١,١ مليار ليرة بسعر السوق، على حين بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي نحو ١,٢ مليار ليرة حتى نهاية شهر تشرين الأول الماضي، ونفذت من مستلزمات الإنتاج ١١٠ ملايين ليرة، والرواتب والأجور نحو ٧٠٤ ملايين ليرة من إجمالي المخطط البالغ ملياراً و٤٨ مليون ليرة.

الحكومة تعتمد آلية مرنة لاستجرار الدواء من الدول الصديقة وأصحاب معامل الدواء يطلبون نافذة واحدة لإجازات الاستيراد

الوطن

قررت الحكومة اعتماد تسجيل المنتجات الدوائية المسجلة في الدول الصديقة (إيران- روسيا- الصين- كوبا- الهند) بهدف خلق آلية استجرار مرنة للدواء لتلبية حاجات السوق من هذه الدول، وتعديل نظام منح التراخيص لهذه المنتجات لمنع احتكارها، ومراجعة آلية استيراد المواد الأولية الداخلة في هذه الصناعات وتقديم الدعم الحكومي اللازم لتطوير هذا القطاع وعودة الألق إليه من خلال إصدار التشريعات الكفيلة بتطوير آليات العمل وتجهيز البنى التحتية له، إضافة إلى دراسة واقع المعامل المتضررة كل على حدة لتقديم الدعم اللازم لها للبدء بالإنتاج من جديد.

جاء ذلك خلال اجتماعين متتاليين للقطاعين العام والخاص المعنيين بصناعة واستيراد المنتجات الدوائية في السوق السورية، برئاسة رئيس الحكومة عماد خميس، بهدف إعداد رؤية تطويرية لسياسة الصناعات الدوائية لضمان انتشارها بشكل أفقي على كامل الجغرافيا السورية وتقليص السلة الاستيرادية للدواء.

وتم تأكيد أهمية معالجة ظاهرة تزوير وتهريب المنتجات الدوائية وانعكاسه السلبي على المواطن والدولة والمنتج المحلي، إضافة إلى مواجهة التحديات التي تواجه عمل القطاع نتيجة الأزمة وخاصة تأمين مستلزمات الإنتاج وزيادة أسعارها بسبب الحصار الاقتصادي، وتعديل آليات منح التراخيص والتسعير وإجراءات التصدير.

وقدم أصحاب الشركات الدوائية الخاصة عدداً من المقترحات التي تساهم في الانتقال بهذه الشركات إلى واقع أفضل من خلال فتح أسواق تصديرية جديدة، وتسجيل الأدوية الجديدة والمفقودة، وإمكانية اعتماد مبدأ النافذة الواحدة لإجازات الاستيراد، وضرورة تأمين حماية المعامل الدوائية العاملة حالياً في ظل الظروف الراهنة، وتسهيل عمليات نقل الأدوية من الجهات المعنية.

IOM International Organization for Migration
OIM Organisation Internationale pour les Migrations
OIM Organización Internacional para las Migraciones

يعلن مكتب المنظمة الدولية للهجرة في دمشق عن طلب استدراج عروض أسعار لإصلاح عدد من المنازل المتضررة في محافظة حمص – مدينة حمص القديمة في المناطق التالية:
باب هود، بني سباعي وجمال الدين، حميدية، باب الدريب، باب سباع

للحصول على دفتر الشروط يرجى مراجعة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في دمشق حصرا الإثنين ٠٥ كانون الأول ٢٠١٦ على العنوان التالي :

دمشق ، المزة ،فيلات شرقية ، نزلة جامع الأكرم ،شارع مدينة الشباب ، مقابل السفارة الاردنية.
للا ستفسار :
هاتف : 00963 11 6121370/75
تحويلة 415 - 412
بريد الكتروني iomdamprocurement@iom.int

حددت المنظمة موعدا لزيارة المواقع الأربعاء والخميس ٠٧ – ٠٨ كانون الأول ٢٠١٦ يرجى التنسيق مسبقا مع المنظمة.

The International Organization for Migration in Damascus, would like to call for tender for repairing number of damaged houses in Homs governorate- Homs old city at the following neighborhoods:
Bab houd, Bani Sebai & Jamal Eddin, Hamedieh, Bab Dreb, and Bab Siba'a.

The bidding documents may be collected exclusively Monday, 05 December 2016 from IOM office at the following address:

Mezzeh – East Villas – Youth City Street, Damascus, Syria
For more information:
Phone:00963 11 6121370 / 75
Ext.:415 - 412
Email: iomdamprocurement@iom.int

A site visit is scheduled on Wednesday and Thursday 07-08 December 2016 in coordination with IOM.